19

المحقق في الشمس البازغة حال الكل ... الثاني من انها من اي علم امن العلم الاعلى ام من الطبعي

لكن لتشحيذ ذهن المتعلم نذكر ما هو الحق فيها فنقول المسئلة الثانية ليست من الطبعي بل من العلم الاعلى وبيان

الاول ان عدم تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى وتألفه منها نظر في جوهر الجسم وتحقيق حقيقته وليس

العلوم الجزئية لا تنظر في جوهر حقيقته فضلا عن تحقيق موضوعه بل هو وظيفة العلم الاعلى و[illegible]

ان النظر في جوهر الشيء نظر في نحو وجوده والمتكفل بهذه الحيثية هو العلم الاعلى [illegible]

بلا حظ فيها حيثية زائدة متاخرة عن الوجود فيبحث عن احوال الاشياء الثابتة لموضوعاتها

من تلك الحيثية والثاني انه لا يكون المسئلة بمجرد كون موضوعها موضوع العلم ومحمولها من

ذاتياته مسئلة العلم بل لا بد في كونها مسئلة ان يكون للحيثية دخل في العروض الذاتي بالمعنى المشهور

عند القوم فظاهر انه لا دخل في التاليف وعدم التاليف للحيثية المعتبرة في موضوع الطبعي

كون الجسم ذا حركة وسكون او كونه ذا طبيعة هو مبدأ [illegible] انقطاع ما قيل من ان عدم التالف

من عوارض الجسم الطبعي فيكون مسئلة من الطبعي والمحقق الشريف الجرجاني رده في حاشيته

على المحاكمات كما قيل بانه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه

الذاتية وان اخذ بمعنى العدم والملكة فلم يكن من عوارضه اصلا لاستحالة تركبه منها اقول

محل بناء هذا الرد على ما هو المشهور من اشتراط المساواة في العروض الذاتي والا فالتحقيق

ان المناط في العروض الذاتي هو كونه عارضا بواسطة امر اخص او الاعم [illegible] لا العارض الاعم

والمسئلة الثالثة ليست من الطبعي لما ذكره الشارح من ان موضوع المسئلة اه

او الحيوان فمفهوم المؤلف على الاول ما يكون مركبا من اجسام سواء كانت مختلفة و

مفهوم المفرد في مقابلة ما لا يكون مركبا منها اصلا وعلى الثاني ما يكون من اجسام سواء

كانت مختلفة بحسب الحس او غير مختلفة ومفهوم المفرد ما لا يكون مركبا منها اما انه ما لا يكون

من اجسام مختلفة بحسب الواقع ولا من اجسام غير مختلفة بحسب الحس فلا نفهم من المقابلة

[illegible] مقصود المعترض عن التوجيهين السابقين واختيار توجيه آخر لكلامه

[illegible] النفي معا وهو ان المراد بالاختلاف في الجنبتين الواقعي وبعده [illegible]

[illegible] يكون مفهوم المفرد ما ذكره واليه اشير في ذلك كلام الشارح حيث اورد في [illegible]

[illegible] فافهم فالمراد ابطال الشقوق الباقية اه اي بالوجه الواحد لانه في صدد

[illegible] النظام وجها اخر كما بينا في الشرح فلا يصح الحصر المستفاد من قوله و

[illegible] ومن جملة من الطبعي اه اعلم ان ههنا مسايل الاولى ان الجسم المتصل 21

والثانية انه غير مؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى والثالثة ان الجزء الذي لا يتجزى من حيث

هو جزء باطل وهذه المسئلة لم يفرق بينها وبين الثانية في المال والرابعة ان الجزء الذي

لا يتجزى باطل في نفسه والخامسة ان الجسم قابل للقسمة الوهمية الى غير النهاية في الجهات

الثلث بمعنى لا تقف عند حد لا ينقسم بعده والسادسة انه قابل للقسمة الفكية

الى غير النهاية بالمعنى المذكور والسابعة [illegible] والثامنة [illegible] تستلزم اثبات

لاثبات الهيولى ولذلك [illegible] زعم الفاضل اصالة في الحكمة البالغة [illegible]

والنفي [illegible] على الاول والثانية فقط وهذه المسايل [illegible] وان بين ذلك المحقق

Copyright © King Saud University